قياس دور تنويع القطاعات الاقتصادية في دعم النّمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة [1999-2022]

Measuring The Role of Economic Sectors Diversification in Enhancing Algerian economic growth during the period [1999-2022]

خرافي خديجة
KHARAFI Khadidja
جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس (الجزائر)، khadidja.kharafi@univ-sba.dz

بن يوب لطيفة
BENYOUB Latifa
جامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان (الجزائر)، Benyoub.latifa@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام : 2024.03.01 تاريخ القبول : 2024.04.27 تاريخ النشر : 2024.07.06

مستخلص : تهدف هذه الدراسة لقياس دور تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1999-2022، باستخدام طريقة التّكامل المشترك لجوهانسن، وباستعمال المتغيّرات التّالية: الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والقيمة المضافة لكل من قطاع المحروقات، الصناعة، و الفلاحة كمتغيرات مستقلة. وأشارت النتائج إلى أنّ التّنويع الاقتصادي يساهم في تحقيق النّمو الاقتصادي عبر تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، و تفعيل سوق العمل، و تنويع مهارات القوى العاملة المحلية، فضلاً عن تنشيط القطاع الخاص. كما أثبتت الدراسة القياسية أنّ كلٌّ من قطاع الفلاحة، المحروقات و الصناعة لها تأثير إيجابي على النّمو الاقتصادي مما يؤكّد بأنّ التنويع الاقتصادي يعمل على تشجيع النّمو، غير أنّ الاقتصاد الوطني ما يزال بعيداً عن تحقيق التّنويع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التّنويع الاقتصادي؛ النّمو الاقتصادي؛ التكامل المشترك.

تصنيف JEL : C32 ; O47 ; F43.

Abstract: The objective of this study is to measure the role of economic sectors activity diversification in enhancing Algerian economic growth during the period1999-2022, by using the Johansen cointegration method, and by applying the following variables: gross domestic product as a dependent variable and the added value of the hydrocarbons, industry, and agriculture sectors as independent variables. The results indicated that economic diversification contributes to economic growth by achieving macroeconomic stability, and labor market, diversifying the skills of the local labor, as well as activating the private sector. The study also showed that the agriculture, oil and industry sectors have a positive impact on economic growth, which confirms that economic diversification a great effect on economic growth, but the national economy is still far from achieving economic diversification.

Keywords: economic diversification; Economic growth; Cointegration

JEL Classification Codes: C32 ; O47 ; F43.

المؤلف المرسل : خرافي خديجة، kharafikhadidja@gmail.com

1. مقدمة

اعتمدت الجزائر بشكلٍ مفرطٍ، و لعقودٍ طويلة، على قطاع المحروقات كداعمٍ أساسي للإيرادات العامة، وكمكوّنٍ رئيسي للناتج المحلي الإجمالي؛ الأمر الذي جعلها عرضةً بشكلٍ دائمٍ و متكرّرٍ إلى الصدمات الخارجية لتقلّبات أسعار النّفط و المحروقات في الأسواق العالمية. و لذلك، أصبح التّنويع الاقتصادي حتميّة لا مفرّ منها لضمان استمرارية و ديمومة النّمو الاقتصادي الوطني.

و عليه عملت الجزائر على إجراء تعديلاتٍ هيكلية، بهدف تنويع مصادر دخلها، و تحسين معدّلات نموّها الاقتصادي، شملت الولوج إلى قطاعاتٍ قيادية، كقطاع الصناعة، بهدف تحسين إنتاجه، و زيادة تصدير المواد المصنّعة، بدلاً من استنزاف المواد الطبيعية على شكلها الخام، فضلاً عن محاولة تفعيل باقي القطاعات، كقطاع الفلاحة، من خلال الاعتماد على ركائزٍ داعمة للتّنويع الاقتصادي، كالاستثمار، و تحسين البنى التحتية، و الصّحة والتّعليم، و زيادة الاستثمار في باقي القطاعات غير النّفطية.

انطلاقا مما سبق، يمكننا صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

ما هو واقع تنويع القطاعات الاقتصادية بالجزائر، و ما دوره في دعم النّمو الاقتصادي الوطني؟

و كإجابات مسبقة لإشكالية الدراسة، نفترض أنّ عملية التّنويع الاقتصادي تساهم في تنويع مصادر الدخل، وتفعيل سوق العمل، وكذا زيادة الاستثمارات، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النّمو الاقتصادي على المدى الطويل. كما أنّ العديد من القطاعات الاقتصادية تساهم في تكوين الناتج الإجمالي المجلي بالجزائر، غير أنّ مساهمتها تبقى جدّ محدودة مقارنة بمساهمة قطاع المحروقات. و بذلك يمكننا القول بأنّ الجزائر تعاني من انخفاض درجة التّنويع الاقتصادي، و هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني.

و عموماً، و بالرّغم من أنّ موضوع التّنويع الاقتصادي حظي باهتمام العديد من الباحثين و المحلّلين، إلا أنّ نتائج الأبحاث التّطبيقية ذات الصلّة في الجزائر لا تزال ضعيفة و محدودة، نظراً لنقص البيانات من جهة، و تحديات عملية قياس العلاقات السببية بين المتغيّرات الاقتصادية المعنيّة بالتّنويع من جهةٍ أخرى؛ من هنا جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتقديم إضافة للأدبيات الحالية، من خلال استخدام أساليب كميّة لقياس أثر التّنويع الاقتصادي على النّمو في الجزائر.

و بذلك تهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على ضرورة و أهميّة القيام بالتّنويع الاقتصادي من أجل الرّفع من معدّلات النّمو الاقتصادي بالجزائر، مع تحديد و قياس مدى تأثير القطاعات الاقتصادية الرئيسية على النّاتج المحلي الإجمالي، في سبيل معرفة مدى التّنويع الاقتصادي في الاقتصاد الوطني. و عليه، تمّ استخدام كلّ من المنهج الوصفي، و التحليلي، و المنهج القياسي اعتماداً على طريقة التّكامل المشترك لجوهانسن. كما تمّ تقسيم الدّراسة على خمس محاورٍ رئيسية، نستهلّها بتحديد أهمّ الدراسات السابقة و الفجوة المعرفية، لننتقل إلى محوري مفهوم التّنويع الاقتصادي و دوره في تحقيق النّمو الاقتصادي، ثمّ واقع التّنويع الاقتصادي في الجزائر، و بعدها محور الدراسة القياسية.

2. الدراسات السابقة و الفجوة العلمية

تعدّدت الدراسات التي اهتمت بالبحث في دور تنويع القطاعات الاقتصادية في تفعيل النمو الاقتصادي، من بينها دراسة (صبر و سعيد، 2021، الصفحات 254-263)، التي أوضحت أن جميع القطاعات الاقتصادية المستعملة في الدراسة وهي الزراعة، الصناعات التحويلية، التعدين، السياحة والنفط ترتبط بالناتج المحلي الإجمالي ارتباطا موجبا في العراق، إلى أن تأثير القطاع النفطي على النمو الاقتصادي يبقى أعلى بكثير من القطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك خلال الفترة 1980-2017 وباستعمال منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزّع. ودراسة (Huseyina, Usman, & Shua, 2020, pp. 230-250) ، التي أظهرت أن التنويع يلعب دور ايجابي في النمو الاقتصادي على المدى القصير والطويل في نيجيريا، خلال الفترة 1986-2018 وباستعمال طريقة

التكامل المشترك لجوهانسن واختبار السببية للمتغيرات التالية: الناتج المحلي الإجمالي، قطاع الزراعة، قطاع الخدمات، إجمالي تكوين رأس المال، قطاع السياحة والحوالات الشخصية الواردة، ويبقى تنويع الاقتصاد هو الهدف النهائي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.ودراسة (Murphy-Braynen & Thurman, 2019, pp. 73-84) التي بحثت في العلاقة بين تنويع الصادراتأي تطوير القطاعات الموجهة نحو التصدير والنمو الاقتصادي، خلال الفترة 1995-2007 لعينة تتكون 69 دولة نامية (SIDS) وباستعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة، فوجدت أن الدول الصغيرة تستفيد أكثر من التنويع في التصدير مقارنة بالاقتصاديات المتوسّطة الحجم والكبيرة. ودراسة (Alsharif, Bhattacharyya, & Intartaglia, 2017, pp. 1-50) التي أشارت إلى وجود علاقة سلبية بين الاعتماد على النفط والتنويع الاقتصادي لعينة تتألف من 35 دولة مصدرة للنفط، وذلك خلال الفترتين 1962 إلى 2012 و1969 إلى 2008، وباستخدام نموذج الانحدار بسيط. ودراسة (Callen, Cherif, Hasanov, & Hegaz, 2014, pp. 2-32)، التي بينت أن دول مجلس التعاون الخليجي حققت نتائج جيدة في التنويع الاقتصادي، لكن الأهم من ذلك هو إلى أي مدى سوف تستمر هاته التغيرات في الاقتصاد الكلي وبيئات الأعمال، وفي تطوير البنية التحتية، وكذا تشجيع التنويع دون تغيير في هياكل الحوافز الأساسية لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليج العربي. ودراسة (الخطيب، 2014، الصفحات 1-38) التي توصلت إلى أنّ النّمو الاقتصادي لم يتماشى مع ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي بالسعودية، وبالتالي فإنها لم تتمكن من تحقيق التنويع الاقتصادي حيث لا تزال النشاطات الاقتصادية بها تعتمد على القطاع النفطي وهذا الأخير هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، خلال الفترة 1970-2011.

ومما سبق، يتبيّن لنا اختلاف الدّراسات في النتائج المتوصل إليها، والنماذج القياسية المستخدمة، وكذا فترات الدراسة، ومن هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة لقياس دور تنويع القطاعات الاقتصادية في دعم النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري باستعمال بيانات سنوية تغطي الفترة 1999-2022، وبتطبيق منهجية التكامل المشترك لجوهانسن.

3. مفهوم التّنويع الاقتصادي

حضي موضوع التنويع الاقتصادي باهتمام العديد من الكتّاب و المفكّرين، غير أنّ مفهومه قد يختلف من شخصٍ لآخر نظراً لاختلاف الزاوية التي ينظر إليه من خلالها، فالبعض يربط التّنويع الاقتصادي بهيكل الصادرات، في حين يربطه البعض الآخر بالإنتاج، أو بالدّخل.

فيعرّف التّنويع الاقتصادي على أنّه تنويع هيكل الإنتاج، و فتح مجالات استثمارية جديدة، عبر تخفيض الاعتماد الكلي على القطاع الرئيسي في الاقتصاد، وخلق قطاعاتٍ اقتصاديةٍ جديدة ذات قيمة مضافة أعلى، و قادرة على تفعيل سوق العمل، من خلال خلق المزيد من مناصب الشغل، و تحسين معدّلات النّمو الاقتصادي في المدى الطويل. (لزعر، 2014، صفحة 7)

و يعرّف التّنويع الاقتصادي بالنّسبة للدول الريعية، على أنّه تخفيض الاعتماد على صادرات قطاع المحروقات، و عائداته، من خلال تطوير صادرات القطاعات غير البترولية، و خلق مصادر إيرادات متنوّعة، مع تعزيز دور القطاع الخاص و تنميته. (مرزوك و عباس، 2014، صفحة 57)

كما يعرّف التّنويع الاقتصادي على أنّه عملية معقدة وطويلة المدى، تتطلّب إحداث تغييرات هيكلية جذرية في الاقتصاد، وقد يحدث ذلك ضمن نفس القطاع الذي تعتمد الدولة عليه كقطاع النّفط و المحروقات، عبر تحويله من قطاع استخراجي، إلى قطاع صناعي، يعمل على تحويل مخرجاته إلى منتجات صناعية، بدلاً من تصديرها على شكل مواد خام، أو من خلال إدخال تحسيناتٍ عليه، عبر توفير فرص جديدة للصناعات غير الأحفورية مثل الطاقة المتجددة أو البديلة. (Mishrif & AL Balush, 2008, p. 4)

و يعرّف التّنويع الاقتصادي كذلك بأنّه عمليّة التّحول من دولة تعاني من أحادية الدخل و الإنتاج إلى دولةٍ تتّسم بتعدّد مصادر الدخل و الإنتاج، عبر التّقليل من الاعتماد على النّفط، و تحسين مساهمة باقي القطاعات الاقتصادية في الناتج الإجمالي المحلي، مع إشراك كلٍّ من القطاع الخاص و العام في عمليات التنمية.(Hvidt, 2013, p. 7)

مما سبق، يتّضح لنا بأنّ التّنويع الاقتصادي هو عملية خلق إقتصاد متنوّع، يعتمد في نموّه و دخله على مزيج من القطاعات المختلفة، و بنسبٍ متقاربة، من أجل تدنية مخاطر الاعتماد على القطاع الاقتصادي الواحد، و تفادي مختلف المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية الناتجة عن عدم استقرار و ديمومة عائداته، و تحقيق نوعٍ من الاستقرار النسبي و الدائم في مصادر الدخل. (القرعان، 2013، صفحة 25)

4. دور التّنويع الاقتصادي في تحقيق النّمو الاقتصادي

يعتبر التّنويع الاقتصادي من بين أهمّ الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدّول، نظراً لقدرته على تجاوز المثبّطات الاقتصادية و الاجتماعية و حتى البيئية، و من ثمّ التّأثير بصورةٍ إيجابية على الاقتصاد الكلي، و تحقيق النّمو الاقتصادي.

فالتّنويع الاقتصادي يساعد على التّقليل من الاعتماد على مصدرٍ إنتاجي واحدٍ لتمويل النّفقات العامة للدولة، وبالتّالي التّقليل من الآثار السلبية التي تنتج جراء انخفاض أسعار منتجات ذلك المصدر و تجنّب مخاطرها على الهيكل الإنتاجي للدولة. (باهي و رواينية، 2016، صفحة 137)

كما يساهم التّنويع الاقتصادي في تحفيز الاستثمار، عبر تعزيز التّكامل بين القطاعات الاقتصادية، و خلق طلبٍ قوي على مختلف منتجاتها، و زيادة درجات التّرابط الأمامية و الخلفية بينها، و الاستفادة من المزايا النّسبية لكلّ منطقةٍ و إقليم، و تحقيق التّنمية المتوازنة لمختلف الصناعات الاستهلاكية، و صناعات السلع الرأسمالية. (عبد الحميد، 2018، صفحة 81)

و يساهم التّنويع الاقتصادي في رفع معدّلات النّمو الاقتصادي عبر مساهمته في زيادة إنتاجية العمل و رأس المال البشري، فضلاً عن تطوير القطاع المالي. (داودي، 2016، صفحة 56)

و يساعد التّنويع الاقتصادي على محاربة لعنة الموارد و المرض الهولندي، فالعديد من بلدان العالم الغنيّة بالموارد الطبيعية، كبلدان أمريكا الجنوبية، و إفريقيا و الخليج العربي، غير قادرة على استخدام تلك الثروة لتعزيز اقتصادياتها، ذلك أنّ ارتفاع عائدات مواردها الطبيعية يؤدي إلى تعزيز العملة المحلية، و من ثمّ زيادة تكلفة صادراتها مقارنة بانخفاض أسعار وارداتها، مما يؤدّي إلى انخفاض القدرة التّنافسية لصناعاتها التّحويلية، و عدم قدرتها على تحسين معدّلات النّمو الاقتصادي، بينما يساهم التّنويع الاقتصادي إلى تجاوز هذه اللعنة عبر تنويع مصادر عائدات الصادرات، و تحسين القدرات التّنافسية لمختلف القطاعات الاقتصادية. (رسن و حسين، 2017، صفحة 119)

و بالنّسبة للدول النّفطية، فإنّ النّفط يعتبر مورداً طبيعياً غير كافٍ لحمل راية النّمو الاقتصادي، كما أنّ استخراجه و تصديره يعتبر نوعاً من استنزاف المخزون الوطني لرأس المال، فضلاً على أنّ انخفاض أسعاره في الأسواق العالمية، يؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات و عائداتها من العملة الصّعبة، و انخفاض القدرات التّمويلية لهذه الدولة، بينما يؤدي التّنويع الاقتصادي، إلى تنويع مصادر الإنتاج و إيجاد دخولٍ متنوّعة، و مواردٍ متجدّدة. (صبر و سعيد، 2021، صفحة 251)

كما يساهم التّنويع الاقتصادي في تحسين المناخ الاستثماري، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي من شأنها أن تساعد على تنمية الموارد الاقتصادية، و استغلال المتاح منها بفعالية و كفاءةٍ عالية، و رفع القدرة التّنافسية لمختلف مخرجات الهيكل الإنتاجي المحلي في الأسواق المحلية و العالمية على حدٍّ سواء. و تظهر كذلك أهميّة التنويع الاقتصادي و دوره في تحقيق النّمو الاقتصادي من خلال قدرته على تعزيز دور القطاع الخاص، و تمكينه من لعب دورٍ أكبر و مهمّ في التنمية

الاقتصادية، و تقليص دور الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى تفعيل سوق العمل، و توفير المزيد من مناصب الشغل، وخلق قاعدة إنتاجية عريضة و واسعة تساهم في تنويع و زيادة مصادر الثروة الوطنية. (غلاب، سعيداني، و رزيقات، 2017، صفحة 84)

كما أنّ التّركيز على منتوج واحدٍ و التّخصّص فيه قد يؤدي إلى تدنية مستوى التبادل التجاري، من خلال انخفاض أسعار المنتج المصدّرة في الأسواق العالمية، و ارتفاع أسعار الواردات، بينما يساهم التّنويع الاقتصادي في تنويع الصادرات، و توزيع مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات على عددٍ كبيرٍ من السلع و الخدمات، مما يساعد على تقليص مخاطر انخفاض أسعار السلع المصدّرة، و من ثمّ تحفيز معدّلات التّبادل التجاري و رفع مستوياتها؛ الأمر الذي يؤدّي بالضرورة إلى رفع معدّلات النّمو الاقتصادي. (داودي، 2016، صفحة 56)

5. واقع التّنويع الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة [1999-2022]

إستأثر موضوع التّنويع الاقتصادي بأهميّة كبيرة في الخطط التنموية للجزائر، نظراً لاعتمادها الشبه كلي ولعقودٍ طويلة، على قطاع المحروقات كمكوّن رئيسي للناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي جعلها عرضةً لتقلّبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، و نخصّ بالذكر أزمة 2008، و انخفاض أسعار المحروقات في 2014، فضلاً عن أزمة كورونا، و ما نتج عنها من تداعيات.

و إنّ دراسة مدى نجاح الخطط التّنموية الوطنية في تحقيق التّنويع الاقتصادي بالجزائر، يتطلّب منا دراسة مدى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الإنتاج الكلي، عبر تتبّع تطوّر قيمها المضافة، و نسبة مساهمتها في النّاتج الإجمالي المحلي خلال كامل فترة الدراسة الممتدّة من 1999، إلى غاية 2022.

1.5. التّوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي في الجزائر:

سنحاول فيما يلي تتبّع توزيع إجمالي الناتج الداخلي للجزائر، خلال الفترة [1999-2022] على كلّ من قطاع المحروقات، إضافة إلى قطاع الصناعة، و القطاع الفلاحي، اللذان يعتبران ركيزة أي اقتصاد، مع استثناء قطاع الخدمات من هذه الدراسة، ذلك أنّ بياناته المتوافرة خلال كامل الفترة، تجمع كلّ من قطاع التجارة، السياحة و النّقل، و هو ما قد يعطي لنا نتائج مظلّلة حول التنويع الاقتصادي في الجزائر.

الشكل 1. التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج الداخلي في الجزائر خلال الفترة [1999-2022]

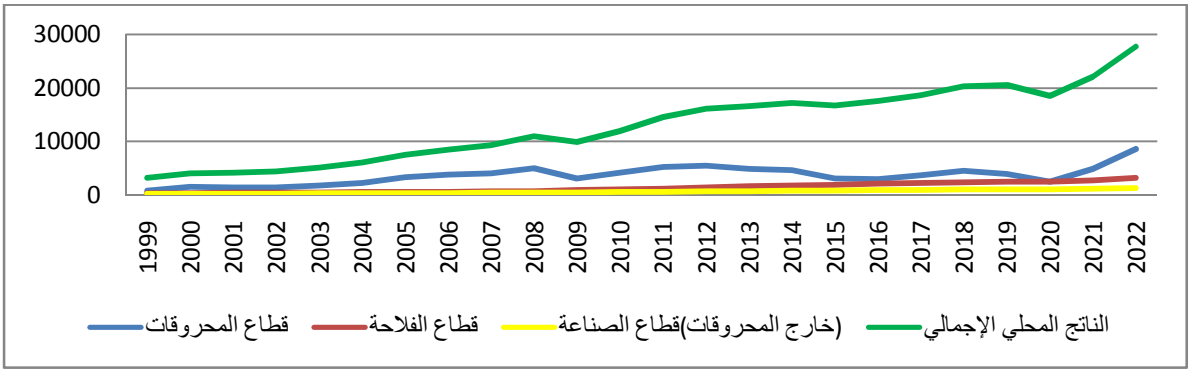

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على المراجع التّالية: بنك الجزائر، 2018، صفحة 193. بنك الجزائر، 2020، صفحة 150. بنك الجزائر، 2023، صفحة 110.

يتّضح لنا من خلال الشكل رقم(1)، أنّ القيمة المضافة لقطاع المحروقات شهدت ارتفاعاً متواصلاً وبوتيرة أسرع، من سنة 1999م إلى غاية 2008م ويعود هذا إلى ارتفاع أسعار النفط، لتعرف بعد ذلك، انخفاضا واضحا في سنوات 2009م و2015م

و2020م؛ نتيجة الانخفاض العالمي لأسعار المحروقات، مما نجم عنه انخفاض في حجم الصادرات الوطنية البترولية، وبالتالي انخفاض في القيمة المضافة لقطاع المحروقات الوطني.

و نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أنّ قيمة إجمالي الناتج الداخلي تتأثّر بشكلٍ كبيرٍ بقطاع المحروقات، بحيث يتّجه الناتج الإجمالي الداخلي للزيادة كلّما اتّجه فائض القيمة لقطاع المحروقات للارتفاع، و العكس صحيح. حيث نلاحظ وجود تطوّرٍ ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، ما عاد سنتي 2008 و2014، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط، إضافة إلى سنة 2019، نتيجة جائحة كورونا التي أثّرت سلباً على الاقتصاد العالمي ككل، و أدّت بذلك إلى إحداث إنخفاض حادٍ في الأسعار العالمية للنّفط؛ وبالتالي فإنّ تغيّرات النّاتج المحلي الإجمالي للجزائر، إنّما هي تابعة أساساً لتغيّرات أسعار النّفط، نظرا للعلاقة التي تربط بينهما، حيث ارتفاع أسعار النفط يؤثر إيجابا على الاقتصاد الوطني وبالتالي تتعزّز المؤشّرات الاقتصادية الكلية بما فيها النّاتج المحلي الإجمالي، أما عند انخفاض أسعاره فيؤثّر ذلك سلبا على الاقتصاد الوطني، وهو ما يؤكّد لنا أنّ تغيرات الناتج المحلي الإجمالي سواء كانت بالإيجاب أو السلب فهي تابعة بالأساس إلى تغيرات أسعار النّفط.

كما يتبيّن لنا من الشكل البياني رقم (1)، وجود تطوّر بسيط للقيمة المضافة لقطاعي الصناعة و الفلاحة، وبوتيرة مستمرّة، عكس قطاع المحروقات الذي شهد تذبذباً كبيراً نتيجة صدمات أسعار النّفط في الأسواق العالمية، وهو ما يدلّ على هشاشة و ضعف الاقتصاد الوطني، باعتباره اقتصاد ريعي، يعتمد بالدّرجة الأولى على قطاع المحروقات، الذي يبقى رهينةً لأسعار النّفط في الأسواق العالمية، و مع ذلك، فإنّ مواصلة تحسّن نصيب كلّ من قطاعي الفلاحة و الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، و لو بشكلٍ بسيط، يعكس تواصل تعافي الاقتصاد الوطني، وبذلك فهو يبعث للتّفاؤل حول الأداء الاقتصادي المستدام للجزائر.

2.5. نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الإجمالي المحلي

الجدول 1. نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة [1999- 2022]

السنوات	المحروقات	الصناعة	الفلاحة	السنوات	المحروقات	الصناعة	الفلاحة
1999	27.51	8.35	11.1	2011	36.09	4.57	8.1
2000	39.42	7.19	8.4	2012	34.35	4.52	8.8
2001	34.04	7.40	9.7	2013	29.98	4.62	9.9
2002	32.80	7.35	9.2	2014	27.04	4.86	10.3
2003	36.09	6.62	9.8	2015	18.75	5.5	11.6
2004	37.72	6.35	9.4	2016	17.27	5.59	12.2
2005	44.33	5.55	7.7	2017	19.92	5.63	11.8
2006	45.56	5.22	7.5	2018	22.45	5.57	11.9
2007	43.94	4.98	7.6	2019	19.47	5.67	12.3
2008	45.48	4.39	6.6	2020	13.94	6.22	13.8
2009	31.19	5.73	9.3	2021	22.25	5.57	12.2
2010	34.86	5.15	8.5	2022	31.12	4.89	11.6
متوسّط الفترة	31.07	5.73	9.98				

المصدر: من إعداد الباحثتين، اعتماداً على بيانات المراجع التّالية: بنك الجزائر، 2018، صفحة 193. بنك الجزائر، 2020، صفحة 150. بنك الجزائر، 2023، صفحة 110.

من خلال بيانات الجدول رقم (1)، يتّضح لنا هيمنة قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني، إذ تصدّر المرتبة الأولى، من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، خلال كامل فترة الدراسة، بمتوسّط يزيد عن 31%، غير أنّه شهد تذبذباً شديداً، إذ عرف نمواً معتبراً و مستمراً في من سنة 1999، إلى غاية 2009، أين شهد ركوداً شديداً، نتيجة الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، و تداعياتها على أسعار النّفط في الأسواق العالمية. و لم يكد القطاع الوطني للمحروقات يتعافى من تداعيات أزمة 2008، حتى شهد انخفاضاً أقوى في الأسعار العالمي للنّفط، إثر أزمة 2014، و بذلك انخفضت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 18.75% عام 2016، ثمّ إلى 17.27% عام 2017، ليشهد بعد ذلك تحسناً ملحوظاً عام 2018، غير أنّه سرعان ما عرف انخفاضاً أقوى، نتيجة تداعيات جائحة كورونا، إذ وصلت نسبة مساهمة القطاع إلى أدنى حدٍّ لها، و هي 13.94% من الناتج المحلي الإجمالي، مسجّلا بذلك نسبةً تكاد تساوي نسبة مساهمة القطاع الفلاحي، و هو ما يؤكّد لنا ضرورة الخروج من دائرة التّبعيّة النّفطية، لتفادي صدمات تقلّبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

أما قطاع الفلاحة، فقد حقّق بالعموم تحسناً نسبيا، مع بعض التّذبذب الطفيف، الذي يرجع بالأساس إلى ارتباطه الشديد بتغيّرات الظروف المناخية، و مع ذلك، يمكننا القول أنّ القطاع الزراعي، حقّق عموماً نتائجاً بسيطة، و سجّل نمواً طفيفاً، غير أنّ نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، لم تتجاوز في أحسن حالاته نسبة 13.8%، و هي أقلّ من أدنى نسبةٍ حقّقها قطاع المحروقات خلال كامل فترة الدراسة، الأمر الذي يرجع أساساً لضعف الإصلاحات الفلاحية، بالإضافة إلى نقص الاستثمارات في مختلف مجالات هذا القطاع، مما يجعله يحتل المرتبة الثانية من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، و هو ما يفسر كذلك بتفاقم تبعية الجزائر الغذائية للأسواق العالمية.

أما قطاع الصناعة خارج المحروقات، فيعتبر أضعف القطاعات مساهمة في النّاتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ متوسّط نسبة مساهمته 5.73%، الأمر الذي يرجع أساساً إلى إغلاق حوالي 629 مؤسّسة صناعية في سنة 2000م، فضلاً عن ضعف تنافسية المنتجات الصناعية؛ و هو ما أدى إلى ارتفاع الاستيراد باعتباره أقل كلفة وأكثر تنافسية، بالإضافة إلى انخفاض الرسوم الجمركية المفروضة على منتجات هذا القطاع. (بنك الجزائر، 2009، صفحة 38)

و بهذا، يتّضح لنا جلياً، أنّ الجزائر ما تزال تعاني من تبعيّة مفرطة لقطاع النّفط و الغاز الطبيعي، تجعل اقتصادها، عرضةً لصدماتٍ شديدة و متكرّرة، و هو ما يتطلّب ضرورة التّدخّل السريع من أجل تنمية القطاعات غير النّفطية، و على رأسها قطاع الفلاحة و الصناعة، كونهما مفتاح تحقيق النّمو الاقتصادي، و مربط فرس عملية إنجاح خطّة الإنعاش الوطني، و السبيل الأساسي لزيادة حجم الصادرات الوطنية خارج المحروقات.

6. الدّراسة القياسية

إستناداً إلى الدّراسات التّجريبية السابقة، سنحاول قياس دور التّنويع الاقتصادي في دعم النّمو الاقتصادي بالجزائر، وذلك باستخدام منهجية التّكامل المشترك لجوهانسن، للمتغيّرات التالية: القيمة المضافة لقطاع المحروقات، القيمة المضافة لقطاع الصناعة، القيمة المضافة لقطاع الفلاحة كمتغيّرات مستقلة، والنّاتج المحلي الإجمالي كمتغيّر تابع، تغطي الفترة الممتدة ما بين 1999 و2022، وتأخذ الدالة الشكل التّالي:

ويمكن التّعبير عن النموذج كما يلي:

حيث:

GDP:الناتج المحلي الإجمالي؛

VAO: القيمة المضافة لقطاع المحروقات؛

VAI: القيمة المضافة لقطاع الصناعة؛

VAA: القيمة المضافة لقطاع الفلاحة؛

b_0, b_1, b_2, b_3 معاملات النموذج؛

ε_t هو الخطأ العشوائي.

1.6. إستقرارية السّلاسل الزّمنية

إنّ أوّل خطوة في طريقة التّكامل المشترك لجوهانسن تتمثّل في اختبار جذر الوحدة لمعرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية، وتحديد درجة تكاملها، ومن بين أهمّ الأساليب المستعملة هو اختبار لديكي فولر الموسع(BOURBONNAIS, 2021, p. 154) ، الذي يتضمّن ثلاثة معادلات، تحتوي الأولى على الحدّ الثابت، و الثانية على الحدّ الثابت والاتّجاه العام، أما الثالثة فبدونهما. ويتمّ اختبار فرضية العدم، والتي تشير إلى عدم استقرارية السلاسل الزمنية، وذلك إذا كانت القيمة لt المحسوبة أكبر من القيمة لt الجدولية، وهو ما يتطلّب إعادة الاختبار، لكن بعد أخذ الفروق، أما الفرضية البديلة فتشير إلى عكس ذلك. ويوضّح الجدول التالي النتائج التي تم الحصول عليها:

الجدول 2. اختبار ديكي فولر الموسّع لاستقرارية السّلاسل الزمنية

السلسلة الزمنية	عند المستوى			عند الفرق الأوّل			درجة تكامل السلسلة
	الحدّ الثابت	الحد الثابت والاتّجاه العام	بدونهما	الحدّ الثابت	الحد الثابت والاتّجاه العام	بدونهما	
GDP	-1.03	-1.59	2.72	-3.19	-3.66	-1.63	I (1)
VAO	-1.32	-2.00	1.05	-3.51	-3.44	-3.11	I (1)
VAI	-0,59	-2,01	3,65	-3,91	-3,95	-1,97	I (1)
VAA	1,08	-1,05	4,61	-2,87	-2,88	-1,88	I (1)

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج EViews10

علما أنّ t الجدولية عند مختلف المستويات هي كالتّالي:

الجدول3. قيم t الجدولية

مستوى المعنوية	قاطع	قاطع و اتّجاه	بدونهما
%1	-3.76	-4.44	-2.67
%5	-3.00	-3.63	-1.95
%10	-2.64	-3.25	-1.60

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج EViews10

نلاحظ من خلال الجدول السابق، قبول فرضية العدم، وذلك لأنّ قيمةt المحسوبة أكبر من قيمةt الجدولية لجميع متغيّرات الدّراسة، مما يعني عدم استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى، لذلك قمنا بإعادة الاختبار عند الفرق الأوّل، ويتّضح لنا رفض فرضية العدم لأنّ قيمة t المحسوبة أصغر من قيمةt الجدولية؛ مما يعني استقرارية السلاسل الزمنية عند الفرق الأوّل.

6. 2. اختبار التّكامل المشترك لجوهانسن

بعد التّأكد من استقرارية السلاسل الزمنية عند الدرجة الأولى، سيتمّ اختبار وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية في المدى الطويل عن طريق اختبار التّكامل المشترك لجوهانسن، الذي يعتبر اختبار لرتبة المصفوفة (r) وعندها يمكن الحصول على الحالات التالية: (بن يوب، 2015، صفحة 222)

- إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للصفر $(r = 0)$، أي الفرضية العديمة تساوي الصفر $H_0 : r = 0$ ضد الفرضية البديلة $H_1 : r > 0$، فإذا تمّ رفض الفرضية العديمة، ننتقل إلى الاختبار الموالي، وذلك إذا كانتλ_{trace} أكبر من القيمة الذاتية للجدول، وبالتالي رتبة المصفوفة لا تساوي الصفر.
- أما إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للواحد$(r = 1)$ ،أي الفرضية العديمة تساوي الصفر $H_0 : r = 1$ ضد الفرضية البديلة $H_1 : r > 1$ ، فإذا تمّ رفض الفرضية العديمة ننتقل إلى الاختبار الموالي، وبالتالي رتبة المصفوفة لا تساوي 1؛
- أما إذا كانت رتبة المصفوفة مساوية للإثنين $(r = 2)$ أي الفرضية العديمة تساوي الصفر $H_0 : r = 2$ ضد الفرضية البديلة $H_1 : r > 2$ ، فإذا تمّ رفض الفرضية العديمة ننتقل إلى الاختبار الموالي، وهكذا؛

والجدول التّالي يوضح نتائج اختبار التّكامل المشترك:

الجدول 4. اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0388	55.24578	56.47497	0.803270	None*
0.6613	35.01090	20.70468	0.387941	At most 1
0.4897	18.39771	9.904304	0.264688	At most 2
0.0764	3.841466	3.140166	0.133016	At most 3
Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0114	30.81507	35.77029	0.803270	None*
0.8552	24.25202	10.80038	0.387941	At most 1
0.7384	17.14769	6.764138	0.264688	At most 2
0.0764	3.841466	3.140166	0.133016	At most 3

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج EViews10

يبيّن الجدول أعلاه من خلال اختبار الأثر والإمكانية العظمى وجود تكامل مشترك، بين النّاتج المحلي الإجمالي و القيمة المضافة لقطاع المحروقات، القيمة المضافة لكلٍّ من قطاع الصناعة، و قطاع الفلاحة، في الآجال الطويلة، كون قيمة كل من الأثر والإمكانية العظمى أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5%، لذا نقبل الفرضية البديلة التي تدلّ على وجود تكامل مشترك، ونرفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات الدّراسة، ولا توجد قيم أخرى سواء في الأثر أو القيمة العظمى أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى 5%، مما يدلّ على وجود متّجه واحد للتّكامل المشترك وبالتالي فإنّ رتبة المصفوفة تساوي الواحد، وبالتالي نؤكّد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيّرات الدّراسة، أي وجود درجة عالية من الحركة المشتركة بين هذه المتغيّرات ؛ مما يظهر أنّها لا تبتعد عن بعضها كثيرا بحيث تظهر سلوكا متشابهاً، وهو ما يؤكّد دور تنويع القطاعات الاقتصادية في دعم النّمو الاقتصادي، وتمّ الحصول على المعادلة التّالية :

الجدول 5. معادلة التكامل المشترك

Prob	t-Statistic	Std. Error	Coefficien	Variable
0.0117	0.927951	0.161059	0.149455	VAA
0.2967	0.207117	0.230995	0.047843	VAI
0.0000	16.58785	0.023874	0.396020	VAO
0.0021	3.567315	0.166571	0.594211	C
4.065904	Mean dependent var	0.992792	R-squared	
0.252285	S.D. dependent var	0.991653	Adjusted R-squared	
0.010093	Sum squared resid	0.023049	S.E. of regression	
		0.000276	Long-run variance	

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج EViews10

من خلال بيانات الجدول رقم 5، نستنتج القدرة التّفسيرية الجيّدة للنّموذج، وهذا ما يدلّ عليه معامل التّحديد المعدّل 0,99 وبالتّالي فإنّ المتغيّرات المفسّرة(القيمة المضافة لقطاع المحروقات، الزراعة والصناعة) تفسّر حوالي 99% من التّغيرات التي تحدث في المتغيّر التّابع، وهو الناتج المحلي الاجمالي(ممثلا للنمو الاقتصادي). كما أنّ قطاع الفلاحة له تأثير ايجابي(+0,14) و معنوي (قيمة الاحتمال0,01 اصغر من 0,05) على النّمو الاقتصادي في الجزائر، وهو ما يبيّن ضعف مساهمته في النّاتج المحلي الإجمالي مقارنة بباقي القطاعات. أما قطاع الصناعة فله تأثير إيجابي(+0,04)، ولكن غير معنوي (قيمة الاحتمال0,29 اكبر من 0,05) على النّمو الاقتصادي في الجزائر، مما يدلّ على عدم مساهمته في النّاتج المحلي الإجمال. في حين يتّسم قطاع المحروقات بتأثير إيجابي(+0,39) ومعنوي لأنّ (الاحتمال0,00 أصغر من 0,05) على النّمو الاقتصادي في الجزائر، وهو ما يؤكّد على أنّه أكبر مساهم في خلق الثروات في الاقتصاد الوطني.

6. 3. نموذج تصحيح الخطأ

إنّ تقدير نموذج تصحيح الخطأ يعمل على التّأكد من وجود علاقة التّكامل المشترك، وهو يقيس سرعة تعديل اختلال التّوازن في الآجال القصيرة لكي يتمّ تحقيق التّوازن في الآجال الطويلة، ويتمّ ذلك بإدخال البواقي المقدّرة في معادلة الانحدار كمتغيّر

مفسّر متباطئ بفترة واحدة، بالإضافة إلى إدخال الفروق للمتغيرات الأخرى، وذلك كما يلي: (BOURBONNAIS، 2021، صفحة 306)

مع العلم أنّ:

ECT معامل تصحيح الخطأ

b_4 معلمة قوة الرجوع الى التوازن التي يجبأنتكونمعنوية وسالبة.

ونتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ موضّحة كالاتي:

الجدول 6. نموذج تصحيح الخطأ

Prob	t-Statistic	Std. Error	Coefficien	Variable
0.0488	-2.113364	0.202100	0.427110	RESID01(-1)
0.2862	1.099017	0.121425	0.133448	D(VAA)
0.5537	0.603508	0.234248	0.141371	D(VAI)
0.0000	11.61781	0.025081	0.291385	D(VAO)
0.0104	2.859411	0.006769	0.019356	
0.040522	Mean dependent var	0.905526	R-squared	
0.042021	S.D. dependent var	0.884532	Adjusted R-squared	
-5.470406	Akaike info criterion	0.014279	S.E. of regression	
-5.223560	Schwarz criterion	0.003670	Sum squared resid	
-5.408325	Hannan-Quinn criter	67.90967	Log likelihood	
1.097832	Durbin-Watson stat	43.13207	F-statistic	
		0.000000	Prob(F-statistic)	

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على برنامج EViews10

يتّضح لنا من خلال الجدول السابق بأنّ جودة النّموذج القياسي ككل عالية، لأنّ احتمال(F- statistic) والتي تقدر ب0,00 أقل من 0,05، كما أنّ معامل تصحيح الخطأ سالب (-0,42)، ومعنوي (قيمة الاحتمال 0,04 أقل من 0,05) ؛ وهو ما يؤكّد مرّة أخرى وجود علاقة تكامل مشترك ما بين متغيرات الدراسة. كما نلاحظ تأثير قطاع المحروقات بشكلٍ إيجابي ومعنوي على النّمو الاقتصادي في المدى القصير، مع عدم تأثير كلٍّ من قطاع الصناعة والفلاحة على النّمو الاقتصادي في الآجال القصيرة.

7. خاتمة

من خلال ما جاء في هذه الدّراسة، تبيّن لنا أنّ التّنويع الاقتصادي يعتبر من بين أهمّ الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدّول، نظراً لقدرته على تجاوز التّحديات الاقتصادية و الاجتماعية و حتى البيئية، و من ثمّ التّأثير بصورةٍ إيجابية على الاقتصاد الكلي، و تحقيق النّمو الاقتصادي ؛ ذلك أنّه يساهم في تنويع مصادر الدخل، وتفعيل سوق العمل، وكذا زيادة الاستثمارات، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النّمو الاقتصادي على المدى الطويل، كما أنّه يساعد على التّقليل من مخاطر تمركز الاستثمارات في قطاعٍ واحدٍ، و مخاطر الاعتماد على مصدرٍ إنتاجي واحدٍ للصادرات و لتمويل النّفقات العامة للدولة، وبالتّالي التّقليل من الآثار السلبية التي تنتج جراء انخفاض أسعار منتجات ذلك المصدر و تجنّب مخاطرها على الهيكل الإنتاجي للدولة.

و عليه، إستأثر موضوع التّنويع الاقتصادي بأهميّة كبيرة في الخطط التنموية للجزائر، خاصةً و أنّ الاقتصاد الوطني، ولعقودٍ طويلة، يعتمد على قطاع المحروقات كمكوّن رئيسي للناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي جعله عرضةً لتقلّبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

و سعياً منا لمعرفة مدى نجاح الجزائر في تحقيق التّنويع، و تحسين معدّلات النّمو الاقتصادي، قمنا بقياس مدى تأثير القطاعات الاقتصادية الرئيسية على النّاتج المحلي الإجمالي، عبر طريقة التّكامل المشترك لجوهانسن ؛ و هو ما بيّن لنا وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيّرات الدّراسة، مما يدلّ على وجود درجة عالية من الحركة المشتركة فيما بينها، وبالتّالي فإنّ تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية له تأثير على النّمو الاقتصادي في الجزائر.

كما تبيّن لنا كذلك وجود تأثير إيجابي ومعنوي لقطاع المحروقات فقط دون غيره من القطاعات الاقتصادية على النّمو الاقتصادي في الآجال القصيرة ؛ و هو ما يفسّر بهيمنة القطاع على باقي القطاعات من حيث نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمال، و هو ما يعني أنّ الاقتصاد الوطني ما يزال يعاني من انخفاض درجة التّنويع الاقتصادي و هيمنة قطاع المحروقات عليه.

على ضوء النتائج المتحصل عليها، تقترح الدراسة ما يلي:

- العمل على استخدام إيرادات قطاع المحروقات في تدعيم بقية القطاعات الاقتصادية، خصوصاً في ظل احتلاله مرتبة الصدارة في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي ؛
- العمل على إيجاد حلول مثلى لتطوير القطاع الصناعي خارج المحروقات، حيث جل الاستثمارات تتّجه نحو الصناعات الاستخراجية ؛
- تفعيل قطاع الفلاحة وذلك من أجل التقليل من التبعية الغذائية ؛
- العمل على تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية بالأخص خارج قطاع المحروقات.

8. قائمة المصادر والمراجع

القرعان، أنور.(يونيو 2013). التّنويع الاقتصادي في دول المجلس : النّفط لا يزال الأبرز. مجلّة *التّعاون الصناعي في الخليج العربي*. العدد 105. منظّمة الخليج للاستشارات الصناعية: قطر. ص- ص 24-28.

باهي، موسى ؛ روابنية، كمال.(ديسمبر 2016). التّنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التّنمية المستدامة في البلدان النّفطية: حالة البلدان العربية المصدّرة للنفط. *المجلّة الجزائرية للتّنمية الاقتصادية*. العدد 5. جامعة قاصدي مرباح: ورقلة. ص- ص 133- 152.

بن يوب لطيفة. (2015). *آفاق قيام اتحاد نقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي : دراسة قياسية*. أطروحة دكتوراه. تخصّص نقود بنوك و مالية. كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية. جامعة تلمسان. الجزائر.

بنك الجزائر. (سبتمبر 2009). *التّقرير السنوي 2008: التّطور الاقتصادي و النّقدي للجزائر*. الجزائر:بنك الجزائر.

بنك الجزائر. (ديسمبر 2019). *التّقرير السنوي 2018: التّطور الاقتصادي و النّقدي للجزائر*. الجزائر:بنك الجزائر.

بنك الجزائر. (ديسمبر 2020). *التّقرير السنوي2019: التّطور الاقتصادي و النّقدي للجزائر*. الجزائر:بنك الجزائر.

بنك الجزائر. (سبتمبر 2023). *التّقرير السنوي 2022: التّطور الاقتصادي و النّقدي*. الجزائر:بنك الجزائر.

داودي، محمّد. (1 أكتوبر 2016). التّنويع الاقتصادي في الجزائر و أثره على النّمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية. مجلّة مجاميع المعرفة. المجلّد 2. العدد 2. المركز الجامعي لتيندوف: الجزائر. ص- ص 54- 66.

رسن، سالم عبد الحسن؛ حسين، ثامر. (31 ديسمبر 2017). الاقتصاد العراقي في ظلّ الهيمنة الريعية ومتطلبات التّنويع الاقتصادي للمدّة 2003-2015. *مجلّة الاقتصادي الخليجي*. العدد 34. جامعة البصرة: مركز دراسات البصرة و الخليج العربي: العراق. ص- ص 117- 160.

أ.د.سعود غالي صبر، شفان جمال حمّه سعيد. (يونيو 2021). أثر تنويع نشاط القطاعات الاقتصادية على النّمو الاقتصادي في العراق للمدّة [1980- 2017]. *المجلّة العربية للإدارة*. المجلّد 41. العدد 2. المنظّمة العربية للتّنمية الإدارية: جامعة الدول العربية. مصر. ص- ص 245- 263.

د.عبد الحميد، خالد هاشم.(يناير 2018). التّنويع الاقتصادي و التّنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية : الفرص و التّحديات. *مجلّة كليّة الاقتصاد و العلوم السياسية*. المجلّد 19. العدد 1. جامعة القاهرة: مصر. ص- ص 75- 98.

غلاب، فاتح؛ سعيداني، محمد السعيد؛ و رزيقات، بوبكر.(30 مارس 2017). السياسات و التجارب الدولية الرائدة في مجال التّنويع الاقتصادي: حالة ماليزيا و أندونيسا و المكسيك. *مجلّة اقتصاد المال و الأعمال*. المجلّد 1، العدد 1. المركز الجامعي لميلة: الجزائر. ص- ص 77- 93.

لزعر، محمّد أمين. (2014). *سياسات التّنويع الاقتصاد : تجارب دولية و عربية*. الكويت : المعهد العربي للتّخطيط.

د. مرزوك، عاطف لافي ؛ عباس، مكي حمزة.(30 يونيو 2014). التّنويع الاقتصادي: مفهومه و أبعاده في بلدان الخليج و ممكنات تحقيقه في العراق. *مجلّة الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية*. المجلّد 10. العدد 31. جامعة الكوفة : كليّة الإدارة و الاقتصاد : العراق. ص- ص 56-81.

Bourbonnais Régis. (2012). *Exercices Pédagogiques d'Économétrie* (2 édition). Paris : Economica.

Hvidt, Martin. (2013). Economic diversification in Gulf Cooperation Council (GCC) countries: Past record and future trends. Kuwait programme on Development. *Governance and Globalisation in the Gulf States*. London School of Economics and Political Science. Issue No. 27. pp. 1–49. London(UK).

Mishrif, Ashraf ; AL Balush, Youcufi (2008). *Economic Diversification in the Gulf Region, The private sector as an engine of growth*. Kingdom of Saudi Arabia : Gulf Research Centre Cambridge.

Mishrif, Ashraf. (January 2018). Challenges of Economic Diversification in the GCC Countries. *Economic Diversification in the Gulf Region*. Volume II. Kingdom of Saudi Arabia : Gulf Research Centre Cambridge. (pp.1-19)

للاستشهاد بهذا المقال وفق طريقة (APA) :

خرافي، خديجة ؛ بن يوب، لطيفة. (2024). التّنويع الاقتصادي و دوره في دعم النّمو الاقتصادي بالجزائر : دراسة قياسية خلال الفترة [1999-2022] . *مجلة الاقتصاد الجديد*. المجلد 15 / العدد 02/2024.